

Distr.: General
3 July 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، 22-26 نيسان/أبريل 2024

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الرابعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 22 إلى 26 نيسان/أبريل 2024



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3		مقدمة
3		أولاً - الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية
3		ألف - الآثار التجارية والإنمائية المترتبة عن الجوانب الرئيسية للانتقال الطاقوي
4		باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة
6		ثانياً - موجز الرئيس
6		ألف - الجلسة العامة الافتتاحية
9		باء - الآثار التجارية والإنمائية المترتبة عن الجوانب الرئيسية للانتقال الطاقوي
14		ثالثاً - المسائل التنظيمية
14		ألف - افتتاح الدورة
14		باء - انتخاب أعضاء المكتب
14		جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
15		دال - مسائل أخرى
15		هاء - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية
16		المرفق الحضور

المرفق

مقدمة

عقدت لجنة التجارة والتنمية دورتها الرابعة عشرة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 22 إلى 26 نيسان/أبريل 2024.

أولاً - الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية

ألف - الآثار التجارية والإنمائية المترتبة عن الجوانب الرئيسية للانتقال الطاقوي

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة التجارة والتنمية

- 1- تقرّ بالدور الهام للمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي في معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ من خلال تيسير الوصول العالمي إلى مصادر طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة؛
- 2- تلاحظ أن البلدان النامية التي تنعم بمعادن حرجة للانتقال الطاقوي قد تتاح لها، لدى سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فرص لتحقيق التحول الهيكلي من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية وتنويع الصناعة التحويلية، وتأخذ في الاعتبار أيضاً التحديات القائمة المرتبطة بذلك؛
- 3- تبرز أهمية التعاون الدولي وتنسيق السياسة العامة على الصعيد الدولي بشأن المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي لضمان تحقيق مكاسب تجارية شاملة ومنع تفاقم الاعتماد على السلع الأساسية، مع الاعتراف في هذا الصدد بأن قواعد التجارة المتعددة الأطراف هي أفضل ضمان ضد الحمائية وهي أساسية لزيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ والاستقرار في التجارة الدولية؛
- 4- تطلب أن تنظم أمانة الأونكتاد جلسة إعلامية عن إدارة تقلب أسعار السلع الأساسية في المعادن الحرجة قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة التجارة والتنمية؛
- 5- تسلط الضوء على ضرورة دمج اعتبارات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في استخراج ومعالجة المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي من أجل احترام حقوق ورفاه النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وحماية التنوع الأحيائي، وضمان الحفاظ على النظم الإيكولوجية؛
- 6- تشدد حاجة البلدان النامية الغنية بالمعادن الحرجة إلى إضافة القيمة إلى سلاسل إمداداتها، بما يتماشى مع ركائز التنمية المستدامة الثلاث، على نحو متوازن، كوسيلة للمساهمة في تحولها الهيكلي الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل لائقة، وزيادة إيرادات التصدير، والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية؛
- 7- تلاحظ إسهام أمانة الأونكتاد في تقديم تحليلات وأدلة موضوعية بشأن التنويع الاقتصادي من خلال إضافة القيمة إلى السلع الأساسية، لا سيما في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 8- تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 138/78 بشأن السلع الأساسية، والفقرة 30 منه، وتدعو الأونكتاد وشركاءه إلى أن يواصلوا، كل في إطار ولايته، مشاركتهم النشطة في إجراء بحوث وتحليلات قائمة على التعاون في إشكالية السلع الأساسية وما يتصل بها من أنشطة في

مجال بناء القدرات وتوافق الآراء حتى يوفروا بانتظام تحليلات ومشورة في مجال السياسة العامة متصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

9- تطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تساهم في المناقشات الحكومية الدولية بشأن البُعد التجاري والإنمائي المتعلق بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي وأن تطلع الدول الأعضاء على الأعمال والمساهمات المقدمة إلى الفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي التابع للأمم العام للأمم المتحدة؛

10- تقرّ بمساهمة برنامج الأونكتاد بشأن النقل وتيسير التجارة والخدمات اللوجستية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما برامج التدريب من أجل التجارة وتيسير التجارة والنظام الآلي للبيانات الجمركية والنقل؛

11- تشير إلى الدعوة الموجهة إلى الأونكتاد في ميثاق بريدجتاون ليواصل عمله ويعززه من خلال ركائزه الثلاث لدعم تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية، وتعزيز دعمه لوضع وتنفيذ أطر قانونية وتنظيمية مناسبة تقلل من تكاليف المعاملات التجارية؛

12- تعرب عن ارتياحها للعمل التحليلي الذي تضطلع به أمانة الأونكتاد بشأن الاتجاهات العالمية الحديثة وتقديم توصيات في الوقت المناسب بشأن السياسة العامة في مجالات اللوجستيات التجارية، بما في ذلك تيسير التجارة والنقل والموانئ وسلاسل الإمداد والأمنمة والرقمنة، وتدعو الأمانة إلى مواصلة الإبلاغ عن الاتجاهات والسياسات المتعلقة بهذه القضايا ورصدها، وعن تحديات وفرص الانتقال الطاقوي في النقل البحري، وتأثيرها على التنمية المستدامة، مع الاعتراف بدور الوقود المستدام، مثل الأمونيا والوقود الأحيائي والهيدروجين، باستخدام تقييم موثوق وقابل للتصديق لدورة حياة الوقود يُجرى وفقاً للمبادئ التوجيهية للمنظمة البحرية الدولية؛

13- ترحب بالأعمال التحضيرية والتخطيط لمنندى سلاسل الإمداد العالمية الأول للأونكتاد في بربادوس في أيار/مايو 2024، وتطلب إلى الأمانة أن تطلع الدول الأعضاء على نتائج المنندى؛

14- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل دعم سلاسل الإمداد المستدامة والمرنة، لا سيما من خلال بحوثه ومساعدته التقنية ودعمه للمناقشات الحكومية الدولية في مجالات النقل واللوجستيات وتيسير التجارة، لصالح البلدان النامية، مع التركيز بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، والتحديات الخاصة التي تواجهها هذه البلدان فيما يتعلق بحالات الانتقال الطاقوي التي تلي ذلك في مجال الطاقة والنقل البحري وتعطل سلاسل الإمداد، بما يضمن دعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع.

الجلسة العامة الختامية

26 نيسان/أبريل 2024

باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة

تقارير اجتماعات الخبراء

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- نظرت لجنة التجارة والتنمية، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 22 نيسان/أبريل 2024، في البند 3 من جدول الأعمال.

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

- 2- قدم التقرير رئيس الدورة الرابعة عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية.
- 3- وأحاطت لجنة التجارة والتنمية علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/59.

(ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

- 4- قدمت أمانة الأونكتاد التقرير نيابة عن رئيس الدورة العاشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية.
- 5- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/30.

(ج) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

- 6- قدم التقرير رئيس الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي.
- 7- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.8/18.

(د) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

- 8- قدم التقرير رئيس الدورة العاشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.
- 9- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.7/30.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

- 10- قدمت أمانة الأونكتاد التقرير نيابة عن رئيس الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.
- 11- وأحاطت لجنة التجارة والتنمية علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/72، وأيدت الاستنتاجات المتفق عليها كما وردت فيه.
- 12- وأعرب أحد المندوبين عن قلقه إزاء تدني استخدام مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي سلطت عليه الضوء نتائج دراسة استقصائية بشأن الصك.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك

- 13- قدمت أمانة الأونكتاد التقرير نيابة عن رئيس الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

14- وأحاطت لجنة التجارة والتنمية علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/37، وأيدت الاستنتاجات المتفق عليها كما وردت فيه.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- البيانات الاستهلاكية

15- أكدت الأمانة العامة للأونكتاد⁽¹⁾ في ملاحظاتها الافتتاحية على أن المعادن الحرجة هي العمود الفقري لتكنولوجيات الطاقة النظيفة والانتقال الطاقوي. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، سيطلب الوصول إلى الصافي الصفري على الصعيد العالمي بحلول عام 2050 زيادة الطلب على المعادن الحرجة ثلاث مرات ونصف بحلول عام 2030.

16- وقد أتيحت للبلدان النامية الغنية بالمعادن الحرجة، ولا سيما في أفريقيا، فرصة فريدة لتتوسع اقتصاداتها والارتقاء في سلسلة القيمة والتحول الهيكلي، كما أكد تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2023 وتقرير أقل البلدان نمواً 2023. ولكن، ينبغي تجنب مزالق الاعتماد على السلع الأساسية وممارسات التعدين غير المستدامة. وقد اعتمدت بعض البلدان النامية سياسات طموحة في هذا الاتجاه، وستوفر الدورة الحالية للجنة منبراً لتبادل المعلومات بشأن بعض تلك الممارسات. وفي تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023، صاغ الأونكتاد توصيات لميثاق عمل عالمي للاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع، بهدف ضمان أن تكون سياسة التجارة والاستثمار جزءاً من الحل أيضاً. وعلاوة على ذلك، دعم الأونكتاد الفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، حيث قدم تحليلاً للجوانب التجارية والإنمائية لهذا القطاع.

17- وستتبع ذلك مناقشات حول خفض انبعاثات الكربون من النقل البحري والتحول إلى أنواع وقود أنظف، الأمر الذي يجلب تحديات وفرصاً. وفيما يتعلق بالتحديات، يميل الوقود الأنظف والمستدام إلى أن يكون أكثر تكلفة وأقل كثافة للطاقة من زيت الوقود التقليدي. ويحتاج ملاك السفن إلى الاستثمار في سفن حديثة ومختلفة. ويجب أن تمتلك الموانئ البنية التحتية اللازمة لتوفير الوقود لتلك السفن. وتحتاج الاقتصادات ككل إلى توليد وقود بديل لمرافق التزود بالوقود. وفيما يتعلق بالفرص، برز أثر التخفيف الناتج عن جعل صناعة تساهم بما يصل إلى 3 في المائة من جميع الانبعاثات المنزلية العالمية أكثر استدامة. ومن خلال استخدام الوقود المستدام، يمكن أن تصبح موانئ الدول النامية مزودة للوقود، مما يحرر البلدان من أي حاجة إلى امتلاك احتياطي نفطية كبيرة.

18- ولا يمكن مواجهة تحدي التنسيق والاستثمار الهائل إلا من خلال التزامات عالمية طويلة الأجل. وكانت حالات الانتقال الطاقوي السابقة في النقل البحري ممولة ذاتياً في نهاية المطاف، حيث إن التحول من التجديف إلى الرياح، ومن الرياح إلى البخار، ومن البخار إلى النفط أدى دائماً إلى انخفاض التكاليف بالنسبة لمشغلي القطاع الخاص والمستثمرين. ويمكن، بل ينبغي، أن يكون الانتقال الطاقوي القادم ممولاً ذاتياً. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال ضمان تغطية المشغلين والمستثمرين للتكاليف الإجمالية للشحن. ولئن كانت أنواع الوقود البديلة قد تبدو أكثر تكلفة للوهلة الأولى، فإنها أصبحت أكثر تنافسية بمجرد حساب التكاليف الإجمالية الحقيقية لحرق الوقود التقليدي. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي

(1) بيان بالفيديو.

من خلال التدابير الاقتصادية، مثل فرض رسوم على انبعاثات غازات الدفيئة، وهو ما يدعمه الأونكتاد من خلال العمل في إطار الركائز الثلاث. وفي الوقت نفسه، كان الأونكتاد واضحاً أن الرسوم يجب أن تدعم البلدان النامية الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، خلال الانتقال الطاقوي.

19- وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى العمل الوثيق مع المنظمة البحرية الدولية في إنشاء إطار عمل عالمي يسمح بتحقيق هذا الطموح. ففي تموز/يوليه 2023، كانت المنظمة البحرية الدولية قد شددت أهداف خفض انبعاثات الكربون في مجال النقل البحري وأكدت وضع معايير جديدة للوقود وآلية لتسعير انبعاث غازات الدفيئة. وقد شارك الأونكتاد في تلك المبادرات.

20- وأخيراً، قالت الأمانة العامة للأونكتاد إن تأمين مستقبل مستدام يواجه تحديات معقدة. ومع ذلك، فمن خلال العمل معاً، يمكن صياغة حلول لا تحمي الكوكب فحسب، بل تدفع أيضاً النمو الاقتصادي والازدهار للجميع. ويمكن القيام معاً بتشكيل عالم أكثر إنصافاً للأجيال القادمة مع وجود معادن حرجية للانتقال الطاقوي والوقود البحري المستدام.

21- وأدلت الوفود التالية ببيانات استهلالية: ممثل كمبوديا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل جامايكا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل النيجر، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل بربادوس؛ وممثل الصين؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل لبنان؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل بيرو؛ وممثل البرازيل.

22- وسلطت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض الوفود الضوء على ضرورة مواصلة العمل من أجل تحسين إدارة السلع الأساسية، التي هي المورد الرئيسي للعديد من البلدان النامية، والحد من اعتماد تلك البلدان عليها. ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى وضع سياسات تحقق قيمة مضافة أكبر للبلدان المنتجة لجعل الانتقال الطاقوي أكثر عدلاً واستدامة.

23- وأبرزت مجموعة إقليمية أخرى أهمية المعادن الحرجية وصلاتها المباشرة باستخدام الطاقات المتجددة. وكانت المجموعة نشطة للغاية في هذا المجال، وبالنظر إلى تلك التجربة، يمكنها التعاون مع الأونكتاد ونقل المعرفة إلى البلدان النامية. وسلط أحد الوفود الضوء على مسألة استخدام المعادن الحرجية لمعالجة مشاكل الانتقال الطاقوي وتحسين نقل تلك المعادن ولوجستياتها وإنتاجها. ودعا مندوب آخر إلى مكافحة تقلبات الأسعار من خلال تحسين إنتاج المعادن الحرجية.

24- وذكرت إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين أن الاستثمار ضروري في الخدمات التي تكمل القطاع الإنتاجي وتتيح فرص عمل ذات جودة أعلى، وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري. وذكرت مجموعة إقليمية أخرى أن هناك حاجة إلى تعزيز المهارات والخبرات الجديدة في البلدان النامية لتحسين الخدمات الأساسية، مثلاً للاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون لتحسين تدريب التقنيين وزيادة التعاون بين بلدان الجنوب وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

25- وسلط بعض المندوبين الضوء على منتدى الأونكتاد لسلاسل الإمداد العالمية في أيار/مايو 2024 في بربادوس والاحتفال بالذكرى الستين للأونكتاد في حزيران/يونيه 2024 كفرصتين رئيسيتين. وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى الحاجة إلى مناقشة إدارة المعادن الحرجية في الانتقال الطاقوي، لتمكين البلدان المنتجة، التي هي في المقام الأول بلدان نامية، من تطوير اقتصاداتها وإنشاء

سلاسل قيمة وإمداد موثوقة. وتحدثت مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها الكبير لعمل الأونكتاد من خلال اجتماعات الخبراء ودعت إلى استمرارها كوسيلة لعدم ترك أحد خلف الركب.

26- وذكرت مجموعة إقليمية أخرى أن أقل البلدان نمواً هي البلدان التي تتسبب في أقل قدر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومع ذلك فهي الأكثر تأثراً بتغير المناخ. ورأت أن هناك حاجة إلى عملية انتقال شاملة وعادلة، مع قدر أكبر من التوزيع والقيمة المضافة. ودعا أحد المندوبين إلى مراجعة الديون واقترح معالجة احتياجات الطاقة وتحسين البنية التحتية لتمكين أقل البلدان نمواً من الحصول على الطاقة الخضراء. وأثار مندوب آخر مخاوف بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

27- وسلطت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود الضوء على أهمية معالجة الاضطرابات العالمية (مثل مرض فيروس كورونا وتغير المناخ) وتوترات السياسة التجارية. واعترفاً بالاحتياجات الخاصة للاقتصادات الضعيفة، حثوا الأونكتاد على تعزيز الجهود المبذولة في تحسين سلاسل الإمداد العالمية ضد الاضطرابات المستقبلية، ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وطلبوا إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم لخفض تكاليف المعاملات التجارية.

28- وأثنت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على الأونكتاد لبرامجه المكثفة لبناء القدرات. وشجعوا الأونكتاد على مواصلة تقديم الدعم في مجالات من قبيل النقل الدولي والأطر القانونية وتبسيط الإجراءات واستخدام الأدوات الرقمية لتيسير التجارة.

29- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن ارتياحهم لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. وأثنا على دور الأونكتاد في تيسير التجارة عبر الحدود، وطلبوا بمواصلة دعم وتوسيع نطاق تلك الحلول التكنولوجية لتبسيط الإجراءات الجمركية وإجراءات التجارة عبر الحدود.

30- وأعربت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن تقديرهم للجهود التحليلية التي يبذلها الأونكتاد في رصد الاتجاهات العالمية في مجال اللوجستيات التجارية، بما في ذلك خفض انبعاثات الكربون والرقمنة والنقل البحري، وسلطوا الضوء على قيمة استعراض النقل البحري. ونظراً للدور الحاسم للموانئ في الانتقال الطاقوي، فقد طلبوا إلى الأونكتاد أن يقدم مزيداً من المساعدة في تطوير القدرات والبنية التحتية للطاقة المتجددة. وأعربوا عن تقديرهم لبرنامج إدارة الموانئ، وتعزيز العلاقات الطويلة الأمد بين مجتمعات الموانئ، ومبادرة سجل أداء الموانئ.

31- وأقر العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بالنتائج الإيجابية للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد في مجال النقل وتيسير التجارة، مشيرين إلى الأدوات الجديدة مثل أداة تعقب إصلاح تيسير التجارة وبرنامج الموانئ المستدامة والذكاء. وشددوا على الدور الحاسم لتلك البرامج في تحسين العمليات التجارية، وحثوا الأونكتاد على مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى دعم البلدان في تنفيذ تدابير فعالة ومستدامة لتيسير النقل والتجارة.

2- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين الركائز الثلاث

32- عرضت أمانة الأونكتاد عمل شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في إطار ركائز العمل الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

33- وقدمت أمانة الأونكتاد لمحة عامة عن العمل الذي تقوم به شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في إطار الركائز الثلاث.

باء - الآثار التجارية والإنمائية المترتبة عن الجوانب الرئيسية للانتقال الطاقى (البند 6 من جدول الأعمال)

34- عقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ثلاث حلقات نقاش في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

المعادن الحرجة

35- قدمت أمانة الأونكتاد هذا الموضوع، مبرزة أن الطلب على المعادن الحرجة يتزايد مع الانتقال الطاقى. وقالت إن الأسواق شديدة التركيز بينما الأسعار شديدة التقلب. وإن السنوات الأخيرة شهدت تضاعف الاتفاقات بين البلدان المستهلكة والمنتجة. وبدأت الأمانة في جمع تلك الاتفاقات في قاعدة بيانات.

36- وسلط المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعمل المناخي والانتقال العادل، والأمين العام المساعد لفريق العمل المناخي، والمتحدث الرئيسي الضوء على أن الانتقال إلى الطاقة النظيفة يعتمد على توفير المعادن الحرجة للانتقال الطاقى. وقالوا إن البلدان النامية الغنية بالموارد بحاجة إلى أن تكون قادرة على الاستفادة من ثرواتها، ولكن الناس بحاجة إلى الحماية من الأضرار البيئية التي يمكن أن يجلبها التعدين. ومن ثم، فإن الأمم المتحدة تعمل على وضع مبادئ مشتركة وطوعية لتوجيه إدارة المعادن وإنتاجها.

37- وأجرى فريق خبراء مكون من خمسة أعضاء مناقشة بشأن الحاجة إلى تقارب السياسات. وكان الفريق مؤلفاً من الممثل الدائم سفير البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى منظمة التجارة العالمية؛ ونائب الوزير لتنسيق الاستثمار والتعدين، الوزارة المنسقة للشؤون البحرية والاستثمارات في إندونيسيا؛ ومدير إدارة علم المعادن، معهد الموارد المعدنية، الأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية، الصين؛ والقائم بأعمال رئيس إدارة المعلومات المعدنية وصناعة التعدين، المسح الجيولوجي في السويد.

38- وقدم أعضاء الفريق رؤاهم فيما يخص المخاوف المتعلقة بالمعادن الحرجة والقضايا التي تتطلب تقارباً في السياسات الدولية.

39- واتفقت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من أعضاء الفريق على ضرورة استفادة البلدان النامية من مواردها المعدنية، لا سيما من خلال إضافة القيمة. ورأوا أن من الممكن أن يؤدي الارتفاع بسلسلة قيمة المعادن الحرجة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل وتوليد إيرادات مالية. وإذا وُجّهت الفوائد بطريقة استراتيجية، يمكن أن يؤدي التحول الاقتصادي الهيكلي إلى تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي طويل الأجل.

40- وقال العديد من أعضاء الفريق إن الحصول على التمويل، والموارد البشرية الكافية، والبنية التحتية التي تشمل الطاقة النظيفة، وتيسير الاستثمار هي قضايا مهمة يجب معالجتها لتمكين البلدان النامية من تطوير الصناعة التحويلية في المعادن الحرجة. فأسواق هذه المعادن معقدة وغير شفافة في كثير من الأحيان، كما أن عدم التماثل في القدرة على التفاوض على العقود يصب في غير صالح البلدان النامية.

41- وقال عضو آخر في الفريق إن سلاسل الإمداد الآمنة أمر بالغ الأهمية لنجاح الانتقال الطاقى، وهو ما يتطلب القدرة على استيراد المعادن الحرجة للانتقال الطاقى بأسعار معقولة. وأشار بعض أعضاء الفريق إلى أن من الممكن تعزيز أمن سلاسل الإمداد من خلال تحسين التتقيب والابتكار الذي يعزز الإنتاجية على طول سلسلة الإمداد ومبادئ التدوير المطبقة على المعادن الحرجة. وثمة حاجة إلى تحسين القدرات البشرية والمعايير المشتركة لتحسين الشفافية وإمكانية تتبع تلك المعادن الرئيسية وضمان إنتاجها

بشكل مستدام. وفي هذا الصدد، أكد أحد أعضاء الفريق على ضرورة وضع معايير من خلال تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، وهو أداة عالمية وشفافة لإدارة الموارد ينبغي الاستفادة منها.

42- وأكد العديد من أعضاء الفريق أيضاً على أهمية إبقاء التجارة مفتوحة وعادلة. ورأوا أن من الضروري تجنب الحمائية والتدابير التمييزية لأنها تساهم في تفتيت الأسواق العالمية الوليدة في مجال المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي. وبدلاً من ذلك، ينبغي للبلدان المهتمة باللاحق بالركب في سلاسل الإمداد بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي أن تتجه إلى الاستثمار لتعزيز القدرات والتنافسية. وأشاروا إلى أنه لا يمكن لأي بلد أن يدير سلسلة الإمداد كاملة بمفرده؛ وسيحتاج أي بلد معين إلى بلدان أخرى فيما يخص بعض المدخلات على الأقل على طول سلسلة قيمة الطاقة النظيفة. وفي هذا الصدد، اتفق جميع أعضاء الفريق على أهمية بناء الثقة بين الدول حتى يتسنى لها تبني الحاجة إلى الاعتماد المتبادل بشكل كامل.

43- وحذر بعض أعضاء الفريق، وأحد المندوبين، والأمانة من سباق تسلح في مجال الدعم لا يمكن أن تتحمله سوى البلدان الأكثر ثراءً ومن شأنه أن يبقي البلدان الفقيرة التي تتمتع بالموارد المعدنية في حالة من الاعتماد على السلع الأولية دون جني الفوائد الإنمائية للانتقال عادل. وفي هذا الصدد، جادل أحد أعضاء الفريق بأن البلدان النامية تحتاج إلى حيز سياساتي أكبر عند استخدام إجراءات السياسات المتعلقة بالتجارة لدعم التحول الهيكلي المستدام، حيث إنها لا تملك وسائل مالية متناسبة لمنافسة البلدان المتقدمة. واستخدم مثال إندونيسيا، فقال إن التدابير المقيدة للتجارة لا ينبغي أن تطبق في جميع المجالات، وإن كان من الممكن تطبيق هذه الإجراءات، إذا كانت محددة زمنياً، لتيسير الاستثمارات في قطاعات فرعية مختارة حيثما كان لدى البلد فرصة واقعية لتطوير صناعة محلية. ولتحقيق النجاح، يتطلب الأمر فهماً مفصلاً لسلاسل القيمة النهائية للمعادن الحرجة.

44- ودعت بعض المجموعات الإقليمية، وبعض أعضاء الفريق، والمتحدث الرئيسي إلى التعاون الدولي والتقارب بين السياسات لضمان التوصل إلى اتفاق منصف بين منتجي المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي ومستهلكيها. وقالت بعض المجموعات الإقليمية إن البلدان المنتجة يمكنها من خلال هذا التعاون أن تضمن لمستهلكي المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي الحصول على المواد الخام، مقابل فرص المشاركة بشكل أكبر في سلاسل القيمة النهائية وضمان أداء بيئي واجتماعي أفضل في سلاسل إمدادها ومجتمعاتها المحلية. وشددت مجموعة إقليمية أخرى وعضو آخر في الفريق على أن النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تيسير الحوار والتعاون الدوليين، بينما ذكرت مجموعة إقليمية أخرى أن جهات فاعلة مختلفة أخرى أنشأت منتديات أخرى لمناقشة المعايير والتعاون. وشجعت مجموعة إقليمية أخرى الأونكتاد على مواصلة مساهماته في هذه النهج المتعددة الأطراف.

45- وركزت حلقة نقاش ثانية على معايير تحقيق إدارة مستدامة وعادلة ومنصفة للمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي. وكان الفريق مؤلفاً من نائب الوزير لتنسيق الاستثمار والتعدين، الوزارة المنسقة للشؤون البحرية والاستثمارات في إندونيسيا؛ وكبير محلي الطاقة، الإمدادات، في الوكالة الدولية للطاقة؛ ورئيس التجارة المستدامة في المنتدى الاقتصادي العالمي.

46- وتحدث أحد أعضاء الفريق عن الرواسب المعدنية في إندونيسيا. وقال إن هذا البلد يمتلك أكبر احتياطيّات مثبتة من النيكل في العالم. وفي الماضي، كان يصدر النيكل كركاز خام معظمه (98 في المائة) مكون من التراب والماء. وبالتالي، لم يكن من المنطقي اقتصادياً أو بيئياً نقل الركاز الخام عبر مسافات كبيرة للمعالجة. وفي عام 2014، حظر البلد في البداية تصدير ركاز النيكل، ثم جرب على مر السنين رفع الحظر جزئياً. وكانت النتيجة أن زاد تصدير منتجات النيكل النهائية (مثل الكبريتات والمكونات الكيميائية والكاثودات وخلايا البطاريات وما إلى ذلك) أحد عشر ضعفاً. غير أنه حذر من فرض حظر

كامل على التصدير دون تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب لدخول السوق (مثلاً التخفيضات الضريبية والإعفاءات من الرسوم الجمركية بالإضافة إلى حوافز غير ضريبية من قبيل تسهيل إجراءات طلب التصاريح ولوائح التوظيف والتخطيط).

47- وشدد على ضرورة فهم صانعي السياسات لسلسلة قيمة المعادن الحرجة والجذوى الاقتصادية من السياسات الصناعية المختلفة لزيادة القيمة المضافة المحلية. وذكر أيضاً أهمية توفير الطاقة النظيفة الكافية فضلاً عن إمكانية التتبع والمساءلة والشفافية في العملية برمتها لضمان شراكة مستدامة لتحقيق المنفعة المتبادلة.

48- وسلط عضو آخر في الفريق الضوء على الطلب المتزايد على المعادن الحرجة، مؤكداً أن الزيادة في الطلب تؤكد على الدور المحوري للمعادن الحرجة في دفع عجلة الانتقال الطاقى من خلال مبادرات الطاقة النظيفة.

49- وحدد ثلاث قضايا رئيسية في أسواق الانتقال الطاقى الحرجة: الحاجة إلى تنويع المصادر، وضمان أن تكون المصادر نظيفة، ومعالجة الاختلالات بين العرض والطلب. وعلاوة على ذلك، سلط الضوء على المخاطر المرتبطة بالمعادن الحرجة، بما في ذلك تركيز الإمدادات وعدم إحراز تقدم كافٍ في ممارسات التعدين المستدامة والمسؤولة. وأكد على ضرورة تسريع الجهود المبذولة نحو تنويع إمدادات المعادن وتعزيز مبادرات التكنولوجيا وإعادة التدوير وتعزيز شفافية السوق لمواجهة تلك التحديات بفعالية.

50- وسلطت العضوة الأخيرة في الفريق الضوء على إمكانات التكامل الإقليمي لإنشاء أسواق أكبر وتعزيز سلاسل القيمة عبر الإقليمية، الجاذبة للمستثمرين في قطاع الصناعات التحويلية. وأكدت على أن هذا التكامل يمكن أن يؤدي إلى فوائد واسعة النطاق للبلدان التي تنتج المعادن الأساسية، مع تقليل الآثار البيئية السلبية إلى أدنى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، دعت إلى إبرام اتفاقات مدفوعة بالاستثمار لتحفيز الاستثمار الخاص، إلى جانب اتفاقات الوصول إلى الأسواق وتحليل البيانات لتسهيل نمو الصناعة.

51- وأكدت على أهمية وضع تعريف مشترك لـ "القيمة المضافة"، إلى جانب التيسير المشترك للاستثمار لتبسيط العمليات وتعظيم النتائج. وشجعت أيضاً على الاستثمار في مبادرات إعادة التدوير للتخفيف من ندرة الموارد.

52- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن الإمداد المستدام بالمواد الخام عامل تمكين رئيسي للتحول الأخضر والرقمي. وأشار إلى أن الإعانات المشوّهة للتجارة وانخفاض الشفافية وقيود التصدير من قبل بعض الجهات الفاعلة لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ويمكن أن تسهم في فخ الاعتماد على السلع الأساسية. وأكد على أهمية مشاركة جميع البلدان في المناقشات المتعلقة بالسياسات التي تعود بالنفع على البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي وشركاءه قد أطلقوا مؤخراً منصة جديدة هي المنتدى المعني بالشراكات في مجال أمن المعادن.

53- وشدد مندوب آخر على الدور الذي اضطلع به الأونكتاد في المناقشة المتعلقة بالمعادن الحرجة لضمان استعادة البلدان النامية الغنية بالمعادن الحرجة من زيادة الطلب عليها. وشدد أيضاً على تقيد اليابان العالي بالتزامات منظمة التجارة العالمية، وأشار إلى أن البلد لديه قواعد منشأ تمكنه من تتبع بعض المنتجات.

54- وشدد بعض المندوبين، ونائب رئيس الجلسة، وأحد أفراد الفريق، والأمانة على الحاجة إلى بناء الثقة داخل سلسلة القيمة للمعادن الحرجة. ودعا بعض المندوبين إلى وضع سياسات استخراج عادلة ومستدامة لتجنب استغلال البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وشددت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على الدور الذي تؤديه المعالجة النهائية للموارد الحرجة في تحقيق الهدفين 8 و9

من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، رحبوا بإنشاء الأمين العام للأمم المتحدة الفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي والخطة التي تهدف إلى وضع مبادئ طوعية لتوجيه الصناعات الاستخراجية في العام المقبل.

55- ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى التعاون الإقليمي لتحقيق انتقال طاقوي عادل ومستدام. ودعت أيضاً إلى التعاون بين الشمال والجنوب لضمان استفادة بلدان الجنوب من الاندفاع نحو المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، لا سيما من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا.

56- واقترح أحد المندوبين أن البلدان الغنية بالموارد يمكن أن تزيد من إنتاجها وتنشئ مزيداً من القيمة المضافة من خلال زيادة التجارة مع الصين.

57- وأشار مندوب آخر إلى الحاجة إلى إدراج البلدان النامية غير الساحلية في سلسلة قيمة المعادن الحرجة. وأشار أحد أعضاء الفريق إلى الإمكانيات التي تتمتع بها بعض البلدان النامية غير الساحلية في توليد الطاقة الكهرومائية، التي يمكن أن توفر، إلى جانب الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة كهربائية نظيفة مستقرة.

58- وفي معرض تلخيص المناقشة، قال نائب الرئيس الذي قاد المناقشة في الاجتماع في إطار هذا البند من جدول الأعمال إن المشاركين نظروا في تحديات سياسة التجارة والتنمية التي يجب معالجتها في مجال المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي. ورأى أن الجوانب الرئيسية التي تم تناولها هي أهمية المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، وديناميات السوق الحالية، والإدارة المستدامة والمنصفة للمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، والمبادرات المتعددة الأطراف بشأن المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، والفرص المتاحة للبلدان النامية.

الوقود المستدام للنقل البحري

59- افتتح المناقشة فريق مكون من أربعة أعضاء، فقدموا الموضوع وتبادلوا وجهات النظر. وكان الفريق مؤلفاً من ممثل لأمانة الأونكتاد، وخبير من أمانة الأونكتاد، ومحلل لتكنولوجيا الطاقة من الوكالة الدولية للطاقة، ونائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة لثييلي لدى منظمة التجارة العالمية.

60- وسلط ممثل الأمانة، في مقدمته، الضوء على التحول الكبير الذي يشهده النقل البحري مع التحول نحو أنواع الوقود البديلة كجزء من الانتقال الطاقوي، والذي جلب تحديات وفرصاً. وكشف/استعرض *الأونكتاد للنقل البحري لعام 2023* عن زيادة مستمرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من السفن (بنسبة 20 في المائة) على مدى العقد الماضي، أساساً بسبب نمو التجارة، على الرغم من التحسن الكبير في كفاءة الطاقة في النقل البحري. وقال إن نصف التحسن في كفاءة الطاقة يرجع إلى وفورات الحجم حيث أصبحت السفن أكبر حجماً. وكرر التأكيد على الحاجة إلى تحول حقيقي إلى أنواع الوقود البديلة. وفي الوقت نفسه، أوضح أن اللوائح المتعلقة بالانتقال إلى أنواع الوقود البديلة توجد قيد النظر في المنظمة البحرية الدولية. وبناءً على طلب الدول الأعضاء، يقدم الأونكتاد الدعم لتحليل أثر التنظيم على النقل البحري والبلدان النامية.

61- وركز أحد أعضاء الفريق على الانبعاثات والانتقال الطاقوي في أساطيل الصيد، التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية والأمن الغذائي. وقال إن قطاع صيد الأسماك يواجه تحديات، مثل دعم الوقود الأحفوري، ويفتقر إلى لوائح عالمية محددة. وتصطدم الخيارات التكنولوجية، بما في ذلك الوقود الأحفوري الأخضر والهيدروجين، بعقبات في قدرات جانب العرض والبنية التحتية. وتتضمن التوصيات تقديم حوافز للانتقال الطاقوي والتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري. وسلط عضو آخر

في الفريق الضوء على التحديات التي تواجه إنتاج الهيدروجين، مثل عوائق التكلفة وتأخر جهود تحفيز الطلب. وتظهر الإسقاطات في إطار سيناريو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري تحولاً، في مجال الشحن، نحو أنواع الوقود البديلة، مثل الأمونيا والهيدروجين. وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة لتصدير الهيدروجين المنخفض الانبعاثات، فإن العديد من المشاريع لا تزال في مرحلة مبكرة تعوقها تحديات البنية التحتية. وشاركت العضوة الأخيرة في الفريق تجربة شيلي مع الوقود البحري المستدام، مع التركيز على الممرات البحرية الخضراء. وعرضت دراسات ما قبل الجدوى ودراسات الجدوى واتحادات التعاون لتحديد مسارات المشاريع البحرية الخالية من الانبعاثات.

62- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أعربت العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن قلقهم بشأن زيادة تكاليف النقل البحري وإعاقة المشاركة في التجارة الدولية، وشددوا على أهمية منع تلك الآثار السلبية للانتقال الطاقى على البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. ودعوا إلى تقديم الدعم المالي والتقني وبناء القدرات للبلدان الضعيفة من أجل اجتياز المرحلة الانتقالية وضمان انتقال عادل ومنصف. وأعرب مندوب آخر عن قلقه إزاء الآثار السلبية على البلدان النامية غير الساحلية وضرورة مراعاة شواغلها وتحدياتها الخاصة.

63- وشددت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة على مستويات مختلفة، بما في ذلك التدابير القائمة على السوق، والمعايير العالمية للوقود وتمويل الاستثمار، فضلاً عن الشراكات عبر سلاسل القيمة العالمية. وأعربت المجموعة الإقليمية عن استعدادها لتعديل التدابير الإقليمية للمجموعة، وفقاً للتدابير الجديدة لخفض غازات الدفيئة في منتصف المدة. وقدم بعض المندوبين شرحاً مفصلاً عن آخر ما تم إحراره من تقدم في مجال خفض انبعاثات الكربون من سفن الشحن في بلدانهم، بما في ذلك التطوير في أحواض بناء السفن. وشدد مندوب آخر على أهمية تحديث السفن، وإعادة التدوير، وتنفيذ خطط إدارة كفاءة الطاقة، وإمدادات الطاقة البرية. واقترح مندوب آخر النظر في تقنيات أخرى، مثل احتجاز الكربون، كحل على المدى القصير.

64- وشدد أحد المندوبين على أن الوقود الأحيائي خيار قابل للتطبيق للانتقال الطاقى نظراً لتوافقه مع البنية التحتية والمعدات القائمة، وموثوقية مصادر الإمداد، والفرص الاقتصادية الجديدة للمجتمعات الريفية. وأشارت بعض الوفود إلى إطلاق التحالف العالمي للوقود الأحيائي في قمة مجموعة العشرين في عام 2023، ودعت إلى مزيد من الشراكات.

65- وشدد مندوب آخر على أهمية أوجه الترابط بين عمل الأونكتاد والمننديات العالمية الأخرى، مثل اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، في حين شجع مندوب آخر على مزيد من البحوث التي يجريها الأونكتاد بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصائد الأسماك. ورحب بعض المندوبين بمنندى سلاسل الإمداد العالمية المرتقب، الذي سينظر في الحلول القائمة على السياسات لتحديات سلاسل الإمداد العالمية.

66- ورداً على استفسارات من عدة مندوبين بشأن عمل الأونكتاد في مجال خفض انبعاثات الكربون من أساطيل الصيد، عرض أحد أعضاء الفريق خططاً تشمل مقترح مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية، وأوصى بأن يقتصر تنظيم دعم الوقود في منظمة التجارة العالمية على الوقود الأحفوري. وقال إن من المهم تحديد احتياجات التكنولوجيا والتكيف المحددة في قطاع صيد الأسماك. واقترح أيضاً تنفيذ آليات التزام السوق لتحسين القدرة على التنبؤ بالطلب على الوقود الأحيائي.

67- ورداً على سؤال آخر حول استخدام المياه للتحليل الكهربائي طرحه مندوب آخر، أوضح عضو آخر في الفريق أن إنتاج الهيدروجين بالتحليل الكهربائي يستهلك كميات أقل من المياه مقارنة بالإنتاج من

خلال الوقود الأحفوري، ولكن ينبغي تحليل الاختلافات الإقليمية بدقة. وشدد على أن إنتاج الوقود البديل يوفر فرصاً اقتصادية جديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعا إلى زيادة التمويل الميسر لمعالجة المخاطر المتصورة. وسأل مندوب آخر عن مخاطر ترك البلدان النامية غير الساحلية متخلفة عن الركب. وأوضح ممثل الأمانة أن الأونكتاد يعمل على وسائل نقل أخرى، بما في ذلك النقل البري وممرات النقل للبلدان غير الساحلية.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

68- افتتح الدورة الرابعة عشرة للجنة التجارة والتنمية، المعقودة في قصر الأمم بجنيف في 22 نيسان/أبريل 2024، رئيس اللجنة في دورتها الثالثة عشرة، السيد أوشا دواركا - كانابادي (موريشيوس).

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

69- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 22 نيسان/أبريل 2024، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: محمود م. أو. كاه (غامبيا)

المقرر: السيد حازم عبد الصمد (لبنان)

نواب الرئيس: السيد ماثيو ويلسون (بربادوس)

السيدة تشينوي نكيم - نويغوي (نيجيريا)

السيد ديتيا أغونغ نورديانتو (إندونيسيا)

السيدة مريم مايسايا (جورجيا)

70- وأبلغ رئيس اللجنة المندوبين أن المجموعة باء لم يكن لديها ترشيح لمنصب نائب الرئيس.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

71- اعتمدت اللجنة أيضاً، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول أعمالها المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/56. وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛

(ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛

(ج) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

(د) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

4- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

5- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

6- الآثار التجارية والإنمائية المترتبة عن الجوانب الرئيسية للانتقال الطاقوي:

(أ) المعادن الحرجة؛

(ب) الوقود المستدام للنقل البحري.

7- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التأثير بين الركائز الثلاث.

8- مسائل أخرى.

9- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - مسائل أخرى

(البند 8 من جدول الأعمال)

72- لم تُعرض مسائل معلقة أخرى على اللجنة.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 9 من جدول الأعمال)

73- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 26 نيسان/أبريل 2024، أُدِّنت لجنة التجارة والتنمية للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئاسة، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيُقدَّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق

الحضور*

1-	حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
ألبانيا	مالي
الأرجنتين	المغرب
النمسا	ناميبيا
جزر البهاما	نيبال
بربادوس	هولندا (مملكة -)
بيلاروس	نيكاراغوا
بوتان	النيجر
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	نيجيريا
بوتسوانا	مقدونيا الشمالية
كمبوديا	باكستان
الكاميرون	بنما
شيلي	بيرو
الصين	الفلبين
الكونغو	رومانيا
كوبا	الاتحاد الروسي
جيبوتي	ساموا
الجمهورية الدومينيكية	المملكة العربية السعودية
إكوادور	جنوب أفريقيا
إثيوبيا	سري لانكا
غابون	دولة فلسطين
غامبيا	السويد
جورجيا	سويسرا
اليونان	الجمهورية العربية السورية
غيانا	تايلند
هنغاريا	توغو
الهند	ترينيداد وتوباغو
إندونيسيا	تونس
إيران (جمهورية - الإسلامية)	تركيا
العراق	أوغندا
جامايكا	الإمارات العربية المتحدة
اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
الكويت	فانواتو

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/INF.14.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
لبنان	فييت نام
ليسوتو	اليمن
لكسمبرغ	زامبيا
ماليزيا	زمبابوي

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة التعاون الإسلامي

أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ

3- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الاتحاد البريدي العالمي

منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

تحالف أكت للدعوة لدى الاتحاد الأوروبي

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

المعهد الدولي للمحيط